مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الامريكية عام 2011
اسم الكاتب: م.د. عمار حميد ياسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7009
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 03:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مستقبل العلاقة مابين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة مابعد أنسحاب القوات الامريكية عام ٢٠١١

المدرس الدكتور

م.د. عمار حميد ياسين(*)

ملخص

من المعروف ان طبيعة العلاقة مابين العراق والولايات المتحدة الامريكية تتمتع بأهمية بالغة في الاوساط السياسية ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية لما لها من انعكاسات على مصالح الاخيرة في المنطقة، وفي مقدمتها أمدادات الطاقة، وعلى الصعيد نفسه تنظر القوى السياسية العراقية الى هذه العلاقة من زوايا مختلفة ولكنها جميعا تقع في خانة الاهمية الاستراتيجية للعراق، أذ يحرص طرفا العلاقة الى تحقيق اكبر قدر ممكن من المكاسب الاستراتيجية في البحث بطبيعة العلاقة النوعية المستقبلية مابين طرفي المعادلة، فالولايات المتحدة الامريكية تسعى الى تشكيل حالة من التحالف السياسي والاقتصادي والعسكري والامني مع الحكومة العراقية يتمتع بالاستمرارية والشرعية على المستويات المختلفة لمرحلة مابعد أنسحاب القوات الامريكية العام ٢٠١١، لاسيما أن العراق من وجهة النظر الامريكية يعد قوة ذات ثقل سياسي يصعب تجاوزه ضمن مديات أقليم الشرق الاوسط، خاصة اذا ماأعُيد تأهيل دوره وضبط سلوكيات نظامه السياسي في أطار علاقات التعاون أو معادلة التاثير الامريكي مما سيجعل حلقة حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في الاقليم مكتملة من الناحية الجيوستراتيجية، الامر الذي يعزز المصالح والخيارات الاستراتيجية المستقبلية للولايات المتحدة الامريكية في اقليم الشرق الاوسط

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد. **Email: Amar77amar@yahoo.com**

ولاسيما في العراق من حيث صياغة ترتيبات أو تفاهمات لتشكيل أسسس العلاقة مابين العراق والولايات المتحدة الامريكية .

ومن هنا نستطيع القول أن العراق يعد أولوية من أولويات الاستراتيجية الامريكية، نظراً لما يتمتع به من أهمية متميزة في مدركات صانع القرار الامريكي من حيث الاهمية السياسية،الاقتصادية،العسكرية، والامنية، لذلك سعت الولايات المتحدة الامريكية الى صياغة ادوار العلاقة المستقبلية مع العراق في ضوء هذه المدركات والطروحات الاستراتيجية، وأعادة تأهيل دوره في المنطقة بما يتناسب مع مسارات الهيمنة الامريكية، وذلك عن طريق الدخول في عقد اتفاقات أو تفاهمات شراكة على مختلف المستويات في سبيل أعادة رسم خارطة لنموذج العلاقات المستقبلية مابين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة مابعد انسحاب القوات الامريكية العام ٢٠١١ .

المقدمة:

من المعروف أن طبيعة العلاقة مابين العراق والولايات المتحدة الامريكية تتمتع بأهمية بالغة في الاوساط السياسية ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية لما لها من انعكاسات على مصالح الاخيرة في المنطقة، وفي مقدمتها أمدادات الطاقة، وعلى الصعيد نفسه تنظر القوى السياسية العراقية الى هذه العلاقة من زوايا مختلفة ولكنها جميعا تقع في خانة الاهمية الاستراتيجية للعراق، أذ يحرص طرفا العلاقة الى تحقيق اكبر قدر ممكن من المكاسب الاستراتيجية في البحث بطبيعة العلاقة النوعية المستقبلية مابين طرفي المعادلة، فالولايات المتحدة الامريكية تسعى الى تشكيل حالة من التحالف السياسي والاقتصادي والعسكري والامني مع الحكومة العراقية يتمتع بالاستمرارية والشرعية على المستويات المختلفة، فالعراق من وجهة النظر الامريكية يعد قوة ذات ثقل أقتصادي يصعب تجاوزه ضمن مديات أقليم الشرق الاوسط، لاسيما اذا ماأعيد تأهيل دوره وضبط سلوكيات نظامه السياسي في أطار علاقات التعاون أو معادلة التاثير الامريكي مما سيجعل حلقة حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في الاقليم مكتملة من الناحية الجيوستراتيجية، الامر الذي يعزز المصالح والخيارات الاستراتيجية المستقبلية للولايات المتحدة

الامريكية في اقليم الشرق الاوسط ولاسيما في العراق من حيث صياغة ترتيبات أو تفاهمات لتشكيل أسسس العلاقة مابين العراق والولايات المتحدة الامريكية في المستقبل المنظور.

يقوم البحث على فرضية مفادها: أن الولايات المتحدة الامريكية تعد العراق أولوية من أولوياتها الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط، لذلك فقد سعت الى صياغة ادوار العلاقة المستقبلية مع العراق في ضوء هذه المدركات والطروحات الاستراتيجية، وأعادة تأهيل دوره في المنطقة بما يتناسب مع مسارات الهيمنة الامريكية، وذلك عن طريق الدخول في عقد اتفاقات أو تفاهمات شراكة على المستويات المختلفة في سبيل أعادة رسم خارطة لنموذج العلاقات المستقبلية مابين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة مابعد أنسحاب القوات الامريكية نهاية العام ٢٠١١ .

وعليه يبدو لنا هنا ان مسار الإدراك الأميركي لأهمية العراق بات مهماً جداً في مستقبل العلاقات العراقية – الأميركية، فالعراق من الناحية الاستراتيجية يمتاز بالعديد من الميزات التي تجعله الأنموذج الفاعل لعقد الشراكات بين الدول الصغرى والكبرى، لذا نحن نريد أن نوضّح من خلال هذا البحث كيف سيكون شكل العلاقة مابين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة مابعد العام ٢٠١١ ومؤشرات التفاعل والإدراك بين البلدين؟ و مستقبل العلاقات العراقية الأميركية؟ وأيّ مشهد سترتهن إليه العلاقة في مرحلة ما بعد الانسحاب التام في العام ٢٠١١؟

وللبرهنة على فرضية البحث نطرح التساؤلات الآتية:

ماهي مراحل تطور العلاقات العراقية- الامريكية لمرحلة مابعد العام ٢٠٠٣ ؟ وماهي طبيعة العلاقات العراقية- الامريكية(مجالات التعاون والشراكة مابعد العام ٢٠١١)، وماهي الاحتمالات المستقبلية للعلاقات مابين الجانبين لمرحلة مابعد الانسحاب الامريكي العام ٢٠١١؟ وفي ضوء التساؤلات التي تم طرحها في فرضية البحث فقد تم تقسيم موضوع البحث الى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول: تطور العلاقات العراقية- الامريكية بعد العام ٢٠٠٣، وكرس المبحث الثاني: لمناقشة طبيعة العلاقات العراقية- الامريكية(مجالات التعاون والشراكة مابعد العام ٢٠١١)، وجاء المبحث الثالث للبحث في العلاقات العراقية- الامريكية(الاحتمالات المستقبلية

لابعاد العلاقة الممكنة مابين الجانبين بعد العام٢٠١١، وأخيراً جاءت الخاتمة لتتضمن أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث.

المبحث الاول : تطور العلاقات العراقية_ الامريكية بعد العام ٢٠٠٣

من المعروف ان أي علاقة هي عبارة عن حاصل لمتغيرين اثنين: الاول رؤى متبادلة يعطي خلالها الطرفان/ الاطراف اهمية لبعضهم البعض، والاخر تجسد تلك الرؤى في تبادلات عدة تضعها على ارض الواقع سواء كانت التبادلات سياسية، اقتصادية، او عسكرية، او ثقافية، او جميعها، عدائية أكانت ام سلمية، وتؤدي البيئة الدولية دور المحدد للمديات التي ستتجه اليها العلاقة ما بين الطرفين[١]. وفيما يتعلق بالعلاقات العراقية – الامريكية نلاحظ حدوث تحولات متواترة في انساقها واتجاهاتها، فقد مرت العلاقات العراقية- الامريكية منذ اواخر العام ١٩٩٠ بكثير من التوترات على المستويين الدولي والاقليمي، فمع سقوط النظام العراقي السابق وقع العراق تحت طائلة الاحتلال الامريكي عن طريق قرارات دولية اصدرها مجلس الامن الدولي فأصبحت الولايات المتحدة الامريكية اللاعب الدولي الاكبر في الساحة العراقية.

لذلك فان أي معالجة للإسس الموضوعية للعلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لابد لنا من التطرق الى التحولات الفكرية والتغيرات الاقليمية والدولية، والاهداف السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية التي رافقت تبلور رؤى جديدة ضمن مدركات الاستراتيجية الامريكية بعد ٢٠٠٣/٤/٩[٢]. ولغرض توضيح مديات وابعاد تطور العلاقات العراقية – الامريكية لهذه المرحلة سنتناول هنا الاهداف (الدوافع) الاستراتيجية الامريكية في العراق لمرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣ وفق التصنيف الثلاثي المحاور:

المحور الاول: من الناحية السياسية:

يعد الاحتلال الامريكي للعراق الذي جاء تطبيقاً واضحاً للاستراتيجية الامريكية تجسيداً عملياً لأفكار كبار مسؤولي ادارة بوش الابن (المحافظين الجدد)، وذلك بعده احتلالاً عسكرياً اعترفت به الولايات المتحدة الامريكية من جهة والامم المتحدة من جهة اخرى[٣]. اذ اعلن الرئيس بوش الابن قائلا: (لقد انتهت العمليات القتالية الكبرى في العراق وتحققت السيادة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في هذه المعركة)[٤] ، وبمقتضى قرار مجلس الامن الدولي رقم

(١٤٨٣) والذي صدر في ٢٢ ايار ٢٠٠٣، وبموجبه اعترف بالسلطات والمسؤوليات المحددة للقوات المتعددة الجنسيات وبالوجود العسكري الدولي تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية[٥].

فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية الى تحقيق اهدافها الاستراتيجية في العراق وصولاً الى تحقيق معادلة توازنية تصب في خانة المصالح الامريكية في اقليم الشرق الاوسط ولا سيما في العراق، فضلاً عن اعادة تشكيل وترتيب خارطة اقليم الشرق الاوسط بما يتوائم واستراتيجيتها الخاصة بصياغة الدور العراقي القادم في اطار الاستراتيجية الامريكية الجديدة وبما يسهم في تعزيز مستويات العلاقات العراقية- الامريكية مستقبلاً[٦]. وبهذا فأن الولايات المتحدة الامريكية لمرحلة ما بعد احتلال العراق سعت الى تشكيل حكومة موالية لها، واعادة بناء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي دعماً لتنامي الوجود الامريكي في العراق[٧]. وهذا ما اكده الصحفي اليهودي (بيل كريستول) لصحيفة هارتس الاسرائيلية في ٤/٤/ ٢٠٠٤ قائلاً: (ان الحرب على العراق جاءت عن طريق ادراك امريكي مفاده: بأن على الولايات المتحدة الامريكية ان تبادر الى تصميم العالم على صورتها، قبل ان يصممها العالم على صورته)[٨].

وعليه فان جوهر الرؤية الاستراتيجية الامريكية يقوم على ان تغير نظام الحكم في العراق يمثل مجرد خطوة اولى لأعادة ترتيب الاوضاع في اقليم الشرق الاوسط استناداً الى فكرة مؤداها: ان احتلال العراق واقامة نظام حكم ديمقراطي علماني فيه سيكون مقدمة للتغيير الشامل في العالم العربي ككل، وفق نظرية الدومينو، بحيث ان التغير في العراق سيكون دافعاً للتغيير في باقي دول المنطقة[٩].

ومن هنا نرى ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تحمل في اجندتها الاستراتيجية برامج وسياسات جديدة تريد تطبيقها في العراق، حيث كانت ادارة بوش الابن تريد ان تبني ديمقراطية ليبرالية وفق الرؤية الامريكية في عراق ما بعد نظام صدام حسين، وينبغي لهذا النظام الجديد ان يجري انتخابات حرة وعادلة، وان يضمن الحماية للحقوق والحريات المدنية، والاقليات، وادارة شفافة وفعالة، وضرورة الالتزام بسياسات اقتصادية ليبرالية اساسها اقتصاد السوق الحر، وانتهاج سلوك معتدل في مجال السياسة الخارجية بما في ذلك القبول بأسرائيل، وقامة علاقات متوازنة مع دول الجوار الاقليمي للعراق[١٠]. فقد كانت المرحلة الاولى في سلسلة العلاقات العراقية-

الامريكية، قيام الادارة الامريكية بتعين حاكم مدني امريكي للعراق (الحكم الامريكي المباشر) بقيادة الجنرال (جي غارنر)، ثم جاءت المرحلة الثانية بقيادة الحاكم المدني الامريكي (بول برايمر)*، وهو بدوره قام بتشكيل (مجلس الحكم الانتقالي) الذي ضم معظم القوى الرئيسة والفعالة في العراق، ومن ثم جاء توقيع اتفاقية بين مجلس الحكم العراقي المؤقت اثناء فترة رئاسة (جلال الطلباني) وبين الحاكم المدني (بول برايمر) في ١٥/١١/ ٢٠٠٣، وقد نصت الاتفاقية على نقل السيادة من سلطة التحالف الى العراقيين في ٣٠ حزيران من العام٢٠٠٤[١١]. اما المرحلة الثالثة فقد بدأت بعد اعلان قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في ٨ اذار/ ٢٠٠٤، وصدورقرار مجلس الامن الدولي (١٥٤٦) استعداداً لمرحلة استعادة السيادة كاملة في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤، وكانت هذه المرحلة بقيادة امريكية ومشاركة دولية وتعاون عراقي محدود، واستمرت المرحلة الثالثة بعد اجراء الانتخابات ومجيء حكومة ابراهيم الجعفري ومن ثم حكومة نوري المالكي بعد الاستفتاء على الدستور في ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٥، واجراء الانتخابات العامة في ١٥ كانون الاول٢٠٠٥[١٢].

اما المرحلة الرابعة فقد اشتملت على اعادة رسم لمسارات العلاقات العراقية- الامريكية والتي تعززت بشكل واضح وملموس بعد توقيع اتفاق اعلان المبادئ بين الرئيس الامريكي جورج بوش الابن ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في ١٩/١١/ ٢٠٠٧، وذلك لترتيب العلاقات المستقبلية بين الطرفين، ويهدف الاعلان الى التحضير لصيغة جديدة للعلاقات العراقية- الامريكية من جهة، والعلاقة العراقية مع المجتمع الدولي من جهة اخرى، ولا سيما ما يتعلق بتحرر العراق من احكام (قيود الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وبخاصة ا- ٤٢ الخاصة بفرض العقوبات، تلك التي ظل العراق يخضع لها منذ صدور القرار رقم ٦٦٠ اثر غزو العراق للكويت في ٢ اب ١٩٩٠[١٣].

المحور الثاني : من الناحية الاقتصادية:

ان الاستراتيجية الامريكية على الصعيد الاقتصادي تركز بقوة على أن الوجود العسكري في العراق يحقق لها مكاسب اقتصادية متعددة يأتي في مقدمتها السيطرة على امدادات الطاقة العراقية ولاسيما النفط، اذ ان العراق يمتلك ثاني اكبر احتياطي عالمي مؤكد من النفط بعد المملكة

العربية السعودية، وبالمحصلة سيكون بمقدور الولايات المتحدة الامريكية ان تتحكم في تدفق هذا الاحتياطي، ومن ثم تستطيع ان تتحكم باسعار النفط في السوق العالمية، وأعادة ترتيب حصص الشركات المنتجة للنفط في العراق(١٤). ومن الاهداف الاقتصادية ايضاً دمج الاقتصاد العراقي بأقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، وخصخصة الاستثمارات الاجنبية على وفق ما اكده (بول برايمر) قائلاً:(ان الهدف الاستراتيجي للائتلاف الدولي هو انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية، والانتقال التام الى اقتصاد السوق والتحكم بمعدلات انتاج النفط العراقي، وسنسعى الى صياغة قوانين التجارة والاستثمار في العراق)(١٥).ولأجل هذا تعمل الولايات المتحدة الامريكية الى تحقيق ركائز استراتيجيتها الاقتصادية الجديدة في العراق وذلك عن طريق(١٦):

١. حصرالاستثمارات الجديدة في قطاع امدادات الطاقة ولاسيما النفط لمصلحة الشركات الامريكية.
٢. رفع قدرات الابار النفطية المنتجة فعلياً عن طريق دخول الشركات الاجنبية للأستثمار فيها.
٣. تعزيز الامكانات الانتاجية للنفط العراقيً وبحجم انتاج قد يتجاوز (٧) ملايين برميل يومياً بحلول العام ,٢٠١٤
٤. تأمين جزء مهم من الاحتياجات الامريكية للنفط بأسعار مقبولة من شأنه ان يرفع القدرة التنافسية للسلع الامريكية مستقبلاً في ظل تحرير التجارة العالمية.

وفي هذا الصدد عملت الولايات المتحدة الامريكية على وضع هذه الاستثمارات بيد الشركات الامريكية ويتضح لنا ذلك من خلال قانون النفط والغاز الذي ينطوي على تنظيم عمليات الاستكشاف والاستخراج والتكرير والتصدير والاستثمار الخارجي، ومن هنا جاءت اول مسودة لقانون النفط والغاز في العراق العام ٢٠٠٤ بطلب من ادارة الرئيس الامريكي السابق بوش الابن لشرعنة السيطرة على هذا المرفق الحيوي عن طريق الخصخصة، وهذا ما آشار آليه وزير الدفاع الامريكي السابق (دونالد رامسفيلد)، اذ صرح قائلاً: (تعتزم الولايات المتحدة الامريكية انتهاج سياسات تحبذ انظمة السوق وتشجع التحرك نحو خصخصة المشروعات المملوكة للدولة العراقية)(١٧).

وبناءاً على ذلك جاءت زيارة وزير الطاقة الامريكي (سان بودمان) الى العراق، اذ اكد اكثر من مرة على اهمية جلب الاستثمارات الاجنبية الى العراق على الرغم من ان البعض يربط بين الاستثمار الاجنبي المباشر وقانون النفط والغاز بالاشارة الى ان سبب عدم جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق هو تأخر اقرار قانون النفط والغاز، لا سيما اذا علمنا ان هذا القانون يقوم على مبدأ خصخصة وتقاسم الانتاج في حقول النفط العراقية بحيث يمنح هذا القانون شركات النفط الغربية الحق في استغلال احتياطي النفط الضخم الذي يملكه العراق بطريقة ترهن ثروة البلاد النفطية لمصلحة الشركات الغربية، لذلك كان دفع الولايات المتحدة الامريكية بهذا الاتجاه واضحاً من خلال عقود المشاركة في الانتاج التي تتيح للشركات النفطية الغربية ٧٥% من الارباح النفطية[١٨]. وهذا ما اكده (بول برايمر) قائلاً: (ان وضع مشروعات الدولة الكفوءة في ايدي الشركات الغربية والقطاع الخاص امر جوهري لاحياء الاقتصاد العراقي)[١٩].

وخلاصة ما تقدم يمكن القول ان مقتربات العلاقة العراقية- الامريكية لمرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق على الصعيد الاقتصادي تهدف الى السيطرة والتحكم بأمدادات الطاقة (النفط)، ودمج الاقتصاد العراقي بالمؤسسات المالية والاقتصادية الاقليمية والدولية بما في ذلك العضوية في منظمة التجارة العالمية، واستمرار العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية عبر سياسات الخصخصة وتشجيع الاستثمارات الاجنبية.

المحور الثالث: من الناحية الامنية والعسكرية:

ان الاستراتيجية الامريكية من الناحية الامنية- العسكرية تنطلق من فكرة مفادها: ان تعزيز العلاقات العسكرية- الامنية مع العراق يحقق اهدافاً من المنظور الاستراتيجي الامريكي تشمل:[٢٠]

١. توظيف الموقع الاستراتيجي للعراق بما يتوافق مع أهداف الاستراتيجية الامريكية الامنية- العسكرية في اقليم الشرق الاوسط مستقبلاً.
٢. تثبيت ركائز القواعد العسكرية الامريكية في اقليم الشرق الاوسط ولا سيما في المنطقة الخليجية بصورة دائمة.

٣. ان أقامة علاقات عسكرية- امنية مع العراق يتيح امتلاك قدرة اكبر على احتواء ومواجهة الدول المعادية للتوجهات الامريكية في المنطقة انطلاقاً من الموقع الاستراتيجي للعراق.
٤. الحفاظ على امن اسرائيل وحماية مصالحها في المنطقة.

ومن هنا فأن الاستراتيجية العسكرية الامريكية في العراق تقوم على اساس بناء وتشكيل المؤسسة العسكرية- الامنية وفق الطروحات والتصورات الامريكية، اذ اشار (بول برايمر) في هذا الخصوص قائلاً: (ان الاستراتيجية العسكرية الامريكية في العراق تؤكد على مسألة تسريع تجنيد القوات الامنية العراقية)[٢١].

واتساقاً مع ذلك اكد نائب وزير الدفاع الامريكي السابق (بول وولفويتز) مشروعاً لأعادة بناء المؤسسة العسكرية العراقية وقدمة الى البنتاغون تحت مسمى (المشروع الامني لمكافحة الارهاب) اذ تقوم فكرة المشروع الامريكي اساساً على ايجاد استراتيجية بديلة مفادها: انقاذ الجنود الامريكيون مما يوصف بالعمليات الارهابية، وعدم الدفع بهم الا في المهام الامنية ذات الاحتياجات الكاملة، وان الجماعات التي يقترحها تتشكل من عناصر وطنية من ابناء العراق[٢٢]، وهذا ما اكده بول برايمر بقوله: (بدون الامن لا يمكننا تحقيق اهدافنا الاخرى السياسية والاقتصادية)[٢٣].

ومما لا شك فيه ان العراق وبسبب الظروف التي يمر بها من ضعف بنيته العسكرية وبداية تشكل اجهزته الامنية يتهدده خطران لا يمكن التقليل منهما وهما التهديدات الداخلية(مشكلة الامن الداخلي) والتهديدات الخارجية والتلويح بالقوة العسكرية لتحقيق اطماع عسكرية او فرض رؤى وواقع استراتيجي جديد، لذلك فالملف الامني بحاجة الى الدعم الامريكي، وفي ضوء ذلك حددت اتفاقية المبادئ المشار اليها فيما تقدم، هذه الاطر في المجال الامني والتي تستند الى ردع أي عدوان خارجي يستهدف العراق وينتهك سيادته ومساعدة الحكومة العراقية في مساعيها لمكافحة المجموعات الارهابية، والمجاميع المسلحة الخارجة عن القانون[٢٤].

واتساقاً مع ما تقدم يمكن لنا اثارة تساؤل مفاده: عندما اصبح باراك اوباما رئيساً للولايات المتحدة الامريكية فهل هذا يؤشر لنا تغيراً كبيراً في سياسات الولايات المتحدة الامريكية

حيال العراق؟، وكيف سيكون وضع العراق المستقبلي في ضوء التغيرات الجديدة للاستراتيجية الامريكية؟ وما مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق في ظل رئاسة أوباما؟.

يمكن القول ان ابرز توجهات الاستراتيجية الامريكية حيال العراق تتمحور حول ايجاد حلول عملية لاسئلة في غاية التعقيد والصعوبة تندرج في خانة كيفية انهاء الحرب، وفي الوقت نفسه يجب ان تكون متسقة مع المصالح الامريكية الحيوية في اقليم الشرق الاوسط ولا سيما في العراق[٢٥].

لذلك فقد اتجهت مراكز الابحاث الامريكية الى تقديم رؤى ودراسات الى مركز صنع القرار في ادارة اوباما، ولعل من اهمها المشروع البحثي الواسع الذي قام به كل من مجلس العلاقات الخارجية ومركز سابان لسياسة الشرق الاوسط التابع لمؤسسة بروكينغز، وقد خرجت الدراسة والابحاث في كتاب جديد يحمل عنوان استعادة التوازن: استراتيجية شرق اوسطية للرئيس المقبل، وقد اوصت الدراسة بالعمل على الخفض التدريجي لمستوى القوات في العراق، والتحول من الدور القتالي الى دور الاشراف والتدريب، مع السعي بشكل متزايد الى نقل المسؤولية الى القوات العراقية، لذلك تبدو خطوات اوباما في العراق وكأنها تندرج نحو ايجاد حل توفيقي بين الوعود التي اطلقها بالانسحاب وما بين الوقائع الفعلية ومتطلبات الاتفاقية العراقية- الامريكية، فضلاً عن مضامين اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق وما تحويه من اشارات لمعاهدة امنية يمكن عقدها بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، كما انها اكدت على مجموعة من المؤشرات ذات الاهتمامات الاستراتيجية ويأتي في مقدمتها اقامة القواعد العسكرية الدائمة في العراق، وبناء البنية الاقتصادية التحتية، ورسم السياسة الخارجية للعراق ومسارات العلاقة المستقبلية بين الطرفين في المجالات الامنية والعسكرية في المستقبل المنظور[٢٦].

المحور الثاني: طبيعة العلاقات العراقية- الامريكية (مجالات التعاون والشراكة مابعد العام ٢٠١١):

أن التحولات المهمة الجارية في العلاقة الرسمية بين الولايات المتحدة والعراق. بدأت في أواخر العام ٢٠٠٨ ، عندما تفاوضت الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي وبوش الابن حول اتفاقيتين لإدارة انسحاب القوات الامريكية المقاتلة في العراق، وإيجاد استراتيجية طويلة الامد،

اتفاق إطار استراتيجي (SFA) لادارة العلاقات المستقبلية بين البلدين[٢٧]، لاسيما أذ أدركنا أن أبرز أولويات جدول الأعمال ومصالح الولايات المتحدة الامريكية بعد انسحاب القوات العسكرية من العراق في العام ٢٠١١، هو تحويل الاهتمام من الانشطة العسكرية الى الانشطة المدنية، فالولايات المتحدة الامريكية لديها مصالح دائمة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، والتصدي للأرهاب العابر للحدود الوطنية، وتعزيزالديمقراطية وتأسيس مدرك جديد لحقوق الانسان في العراق. هذه الأهداف متقدمة لتحقيق الاستقرار والامن في العراق والذي يمكن أن يكون بمثابة شريك بناء في المنطقة[٢٨]، ففي العراق من دون القدرة على الحكم بشكل فعال وآليات لتسوية النزاعات الداخلية فان أمكانية ارساء أسس السلام ستكون غير كاملة الامر الذي يسهم في زعزعة الاستقرار والإضرار بالمصالح الأميركية في الشرق الأوسط، ويعطل وصول امدادات موارد الطاقة في المنطقة، ويهدد مستويات أداء الاقتصاد العالمي، مع أحتمالية عواقب أقتصادية مدمرة تنعكس سلباً على الولايات المتحدة الامريكية[٢٩]، فالشرق الاوسط يحتوي على ٦١% من الاحتياطيات التقديرية المحتملة من النفط العالمي، والعراق وحده يملك9.3% من هذه الاحتياطيات، بينما المملكة العربية السعودية وايران تهيمنان على أكثر من ١١% من امدادات الطاقة العالمية[٣٠]، وهكذا فأن الهدف الاساسي والمبدأ التوجيهي للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط يجب أن يكون الحفاظ على منطقة مستقرة سياسياً وآمنة من أجل حماية حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة وتجنب انقطاع مفاجىء في الامدادات من موارد الطاقة. ولمنع نشوب الصراعات الكبرى والحد من أنعدام الامن، يجب أن تحافظ الولايات المتحدة الامريكية على الشراكات الامنية مع الدول الرئيسة في المنطقة على المدى الطويل بما في ذلك مصر،اسرائيل، الاردن، الكويت، السعودية، الامارات، قطر، والبحرين، هذه الشراكات حساسة تتطلب أهتمام جوهري واساسي من قبل الولايات المتحدة الامريكية، أذ يجب على الولايات المتحدة الامريكية ان تعالج أيضاً محاولات دول الجوار الاقليمي للعراق الساعية الى تغيير معادلة التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط بما يتوافق مع مصالحها المستقبلية في المنطقة[٣١].

هذا البحث يركز على أبعاد هذه العلاقة المهمة، والوضع الحالي للعلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق ووجهات النظر المتنوعة من اللاعبيين الاساسيين في كلا البلدين حول مستقبل

العلاقة وآفاق الشراكة الاستراتيجية الطويلة الأمد، والتحدي المتمثل في إدارة العلاقة ضمن اطار التوازنات الدولية والاقليمية في أقليم الشرق الاوسط .

وعليه فقد تميزت العلاقات العراقية- الامريكية بعد العام ٢٠٠٣ بسيادة عناصر التعاون على عناصر الصراع والتي تعززت بشكل واضح مابين الجانبين، ومن هنا سوف نتناول في هذا المحور دراسة العلاقات العراقية – الامريكية في خانة مايسمى فرص او مجالات التعاون والشراكة مابعد العام ٢٠١١:

المجال السياسي:

بعد نجاح الولايات المتحدة الامريكية في أعادة تأسيس نظام سياسي في العراق وتمكينه من اداء وظائفه بنفسه، بقي لها ان تديم تلك العلاقة السياسية المتميزة لاطول فترة ممكنة عن طريق تنفيذ العديد من الاتفاقيات والتفاهمات المعقودة بين البلدين، ولاسيما بعد أنسحاب القوات الامريكية من العراق في ديسمبر عام ٢٠١١، ولعل من أبرز المواضيع التي سوف تسهم في تعزيز فرص امكانات التعاون والشراكة المستقبلية مابين الولايات المتحدة الامريكية والعراق تتعلق بتنفيذ الاتفاقات المبرمة مابين الجانبين(الاتفاقية الامنية SOFA- أتفاق الاطار الاستراتيجي)، فضلاً عن الجهود الامريكية المبذولة على صعيد المجتمع الدولي عامة ومنظمة الامم المتحدة خاصة الهادفة الى أنهاء تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على العراق[٣٢]:

١- أتفاق الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية المعقودة في ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٨:

من المعروف أن أتفاق الاطار الاستراتيجي أرتكز على عدد من المبادئ العامة لرسم مسار العلاقة المستقبلية ما بين الدولتين، ففي الجانب السياسي والدبلوماسي منها تم الاتفاق على ان تقوم الولايات المتحدة الامريكية بدعم وتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في العراق، وتعزيز مكانة العراق في المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية للأسهام في ممارسة دور ايجابي في بناء المجتمع الدولي، فضلاً عن دعم جهود الحكومة العراقية في اقامة علاقات ايجابية مع دول المنطقة قائمة على اساس الاحترام المتبادل والحوار الايجابي وحل النزاعات بالطرق السلمية بما يعزز امن واستقرار المنطقة ورفاهية شعوبها[٣٣].لقد عبر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أمام السيدة

نانسي بيلوسي عن رغبة بلاده في أدامة وتحسين العلاقات بين البلدين حتى بعد الانسحاب الكامل للقوات الامريكية نهاية العام ٢٠١١، كون الولايات المتحدة الامريكية أصبحت شريك أستراتيجي للعراق بقوله (أن العراق بحاجة الى دعم المجتمع الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية، لذا فان أدامة علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية والعالم الحر من الضرورات الملحة لدولة كالعراق تنشد الحرية والتقدم والاستقرار الامني)[٣٤]. كما اكد السيد المالكي عقب لقائه الرئيس الامريكي باراك اوباما بتاريخ ١٢/ كانون الاول٢٠١١: أن العلاقات الثنائية لن تنتهي بانسحاب القوات الامريكية، فيما أشار الرئيس الامريكي باراك اوباما الى أن بلاده ستكون قريبة ومساندة للعراق بعد الانسحاب العسكري الامريكي عام ٢٠١١[٣٥].

وامتداداً لذلك تتحقق بموجب أحكام أتفاق الاطار الاستراتيجي، شراكة ديناميكية بين الطرفين، أذ تعمل الوكالات الامريكية المتخصصة على دعم تنمية العراق في مجموعة من القطاعات، ولاسيما في التعليم، الطاقة، التجارة، الصحة، الثقافة، فرض تطبيق القانون، التعاون القضائي[٣٦]. لقد عقدت اللجنة التنسيقية العليا المشتركة بين العراق الولايات المتحدة الامريكية، بتاريخ ٢٠١١/١١/٣٠ أجتماعها بحضور رئيس الوزراء نوري المالكي ونائب الرئيس الامريكي جو بايدن، وتركز البحث في لجنة التنسيق العليا المشتركة على سبل تطوير التعاون في المجالات السياسية والدبلوماسية، أضافة الى التعاون بين البلدين في المحافل الدولية، وفي مجالات التعليم والتبادل الثقافي والخدمات التكنولوجيا، والبيئة والنقل والتجارةوالمال والطاقة، وكذلك في مجال القضاء وتطبيق القانون[٣٧]. ونص البيان الصادر عن أجتماع اللجنة التنسيقية العليا المشتركة على أن: الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية العراق ملتزمتان باقامة شراكة متينة وعلاقات قائمة على اساس المصالح المشتركة من شأنها ان تستمر في التنامي لسنين قادمة، وان الدولتين دخلتا في مرحلة جديدة من العلاقة وان امامهما فرصة تأريخية لتعزيزالعلاقات في مجالات أبعد من المجال الامني لتشمل مجالات الاقتصاد والتعليم والثقافة والقضاء والبيئة والطاقة ومجالات مهمة اخرى من اجل بناء أسس علاقة متعددة الاوجه، ووفقاً لاطار الشراكة الاستراتيجية الذي جاء تأكيداً على

رغبة الجانبين في أقامة روابط التعاون والصداقة طويلة الامد، وهو اتفاق مستمر يمثل الاساس الذي ستبنى عليه العلاقات المستمرة ذات المنفعة المتبادلة بينهما[٣٨].

٢- أنهاء تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على العراق:

لقد أبدت الولايات المتحدة الامريكية أستعدادها لمساعدة العراق في مسالة أخراجه من طائلة العقوبات المفروضة علية بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على العراق، وقد اتفق البلدين على تضمين ذلك في المادة السادسة والعشرون من اتفاقية الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية المعقودة في عام ٢٠٠٨ والنافذة أعتباراً من ٢٠٠٩/١/١ حسب قانون تصديقها[٣٩].

ولقد نصت المادة السادسة والعشرون من الاتفاقية الامنية بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية المعقودة في ٢٠٠٨ /١١/٢٧ على [أجراءات لانهاء تطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على العراق: أعترافاً بحق حكومة العراق في أن لاتطلب تجديد الولاية والتفويض الممنوحين للقوات المتعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٧٩٠ للعام ٢٠٠٧، وهو التفويض الذي تنتهي صلاحيته يوم ٢٠٠٨/١٢/٣١، وتنويهاً بالرسالتين الموجهتين الى مجلس الامن الدولي والمرفقتين بالقرار رقم ١٧٩٠: رسالة من رئيس الوزراء العراقي ورسالة من وزيرة الخارجية في الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ ٧- ١٠ كانون الاول ٢٠٠٧، على التوالى وهما ملحقتان بالقرار ١٧٩٠، واعترافاً كذلك بالتطورات الايجابية في العراق، وتذكيراً بان الوضع في العراق يختلف اختلافاً اساسياً عن الوضع الذي كان قائماً عندما تبنى مجلس الامن الدولي القرار رقم ٦٦١ في عام ١٩٩٠، لاسيما ان الخطر الذي كانت تشكله حكومة العراق على السلم والامن الدوليين قد زال: فان الطرفين يؤكدان في هذا الصدد أنه مع انهاء العمل يوم ٢٠٠٨/١٢/٣١ بالولاية والتفويض الممنوحين للقوات المتعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٧٩٠ للعام ٢٠٠٧، لذا ينبغي أن يسترد العراق مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل تبني قرار مجلس الامن الدولي رقم ٦٦١ للعام ١٩٩٠، ويؤكدان كذلك ان الولايات المتحدة الامريكية سوف تبذل أفضل جهودها لمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك بحلول يوم

٢٠٠٨/١٢/٣١][٤٠] وتبدو فرصة العراق كبيرة في الحصول على مساعدة الولايات المتحدة الامريكية في أنهاء تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وذلك للمعطيات الاتية:

١- كون الولايات المتحدة الامريكية عضواً دائم العضوية في مجلس الامن الدولي، أذ تملك حق النقض، وهي اكثر تأثيراً فيه وفي قراراته.
٢- لم يعد العراق يشكل تهديداً للسلم والامن الدوليين منذ العام ٢٠٠٣.
٣- قدرة الولايات المتحدة الامريكية على القيام بوساطة ناجحة بين العراق والكويت، بهدف أقناع الكويت بأنهاء مسألة التعويضات أو أيجاد معالجة معينة لها بما يهيأ الطريق امام مجلس الامن لرفع تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة عن العراق.
٤- تحقيق الولايات المتحدة الامريكية لنجاحات عديدة في هذا المسار الذي يهدف الى أهمية أستعادة العراق للمكانة الدولية التي كان يتبوؤها قبل أتخاذ القرار٦٦١ العام ١٩٩٠.

وعليه فقد نجحت الولايات المتحدة الامريكية في تخفيف العقوبات المفروضة على العراق بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، ولاسيما فيما يتعلق بتحفيز مجلس الامن بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٥ الى أصدار القرارت الثلاثة الاتية[٤١]:

١- القرار ١٩٥٦العام ٢٠١٠، الذي قرر مجلس الامن في مادته الاولى أنهاء الترتيبات المحددة في الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٨٣ للعام ٢٠٠٣ بشأن أيداع العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العراق. والترتيبات المشار اليها في الفقرة ١٢ من القرار١٤٨٣ للعام ٢٠٠٣، وفي الفقرة ٢٤ من القرار١٥٤٦للعام ٢٠٠٤ بشأن قيام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة برصد صندوق تنمية العراق، كما رحب في مادته الثانية بقرار الحكومة العراقية بعدم طلبها تمديد أخر لترتيبات صندوق تنمية العراق.

٢- القرار رقم ١٩٥٧ للعام ٢٠١٠، الذي قرر مجلس الامن في مادته الاولى أنهاء التدابير المتعلقة باسلحة الدمار الشامل، والقذائف التسيارية، والاسلحة النووية، المفروضة بموجب القرارين ٦٨٧ للعام ١٩٩١، ٧٠٧ للعام ١٩٩١.

٣- القرار رقم ١٩٥٨ للعام ٢٠١٠، الذي قرر مجلس الامن في مادته الاولى الطلب من الامين العام بان يتخذ جميع الاجراءات الضرورية لانهاء جميع الانشطة المتبقية في أطاربرنامج النفط مقابل الغذاء.

وكل ذلك ليس بأمكان العراق تحقيقه ما لم يحسم الموقف المتعلق بطبيعة العلاقة مع مجلس الامن وذلك عن طريق النفوذ الواسع الذي تمتلكه الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الامن، وترسيم حدود العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، مما يسهم بالمحصلة في ارساء استراتيجية تعاون ايجابي مفادها: تفكيك آليات وسياسات العقوبات المفروضة على العراق منذ العام١٩٩٠ [٤٢] .

المجال الاقتصادي:

١-أمدادات الطاقة: أن إمدادات الطاقة تُعدً مرتكزاً من مرتكزات الإستراتيجية الدولية المعاصرة، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى إن البترول سلعة إستراتيجية دولية لا يمكن أن تنافسها في قيمتها الاقتصادية والعسكرية سلعة أولية أخرى، فضلاً عن إن البترول يُنظر إليه على: إنه عصب القوة الاقتصادية للمجتمعات الصناعية ، وإنطلاقاً من هذه المؤشرات أبدت الولايات المتحدة الامريكيةِ إهتمامها البالغ بالحفاظ على إستمرارية تأمين إمدادات الطاقة، والإبقاء عليها بمنأى عن مصادر التهديد الثانوية والرئيسة[٤٣].

ولقد جاء التأكيد على ذلك في الوثيقة التي حملت عنوان :(إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لمائة عام قادمة)، عن الدورة الخمسين لحلف الناتو في نيسان من العام ١٩٩٩ ، إذ أكدت ضرورة السيطرة على إمدادات الطاقة إذا أرادت الولايات المتحدة الامريكية الاحتفاظ بمكانتها الدولية[٤٤]، وفي الصدد نفسه أكد وزير الدفاع الأمريكي السابق(جورج أبرامز) في مقولة له تعكس لنا أهمية البترول بالنسبة للولايات المتحدة إذ يرى:

(إن من يسيطر على البترول يسيطر على العالم)[٤٥] ، فضلاً عن ذلك فقد جاء في تقرير وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في مايو من العام ١٩٩٥: (إن ضمان إستمرارية إمدادات الطاقة دون معوقات، وبأسعار مستقرة يمثل المصلحة القومية العليا للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط)[٤٦].

ولذلك فإن تأمين مصادر الطاقة الدائمة والمضمونة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أمر حيوي، فالولايات المتحدة الأمريكية نتيجة حاجتها الماسة لمصادر الطاقة، أصبحت تنظر إلى مسألة تأمين إمدادات الطاقة، والسيطرة على منافذ التصدير، كمصلحة حيوية لها، وذلك لأهميتها الإستراتيجية في مجالات الحياة الأمريكية من جانب، ولكونها مرتكزاً لعملية التوازن الاستراتيجي – الاقتصادي مع أوروبا واليابان من جانب آخر، وعليه أصبحت الولايات المتحدة ترى أن إستمرار تدفق إمدادات الطاقة من أهم أولوياتها السياسية[٤٧] .

لذا نرى ان اهمية النفط العراقي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية يكمن في الاتي[٤٨]:

١- انخفاض كلفة انتاج النفط العراقي وسهوله أستخراجه، مما يحقق للشركات الاجنبية أرباح طائلة، حيث يمتاز النفط العراقي بوجود جميع حقوله في اليابسة وهي غير عميقة، لذلك فان تكاليف انتاجه تعد الاقل على مستوى العالم.

٢- أهمية تمكين الشركات النفطية الامريكية من الهيمنة الاستثمارية على ربع الاحتياطي العالمي النفطي الذي يمتلكه العراق.

٣- تواجد القوات العسكرية الامريكية في قواعدها العسكرية المنتشرة في الخليج، يسهم في تحفيز الشركات النفطية الامريكية على الاستثمار في العراق من جهة، وقدرة الولايات المتحدة الامريكية على توفير الحماية لتلك الشركات من جهة أخرى.

٤- قدرة القطاع النفطي العراقي بعد أعادة تأهيله وتطويره على أشباع الاحتياجات النفطية للولايات المتحدة الامريكية في الظروف الاعتيادية والاستثنائية.

وفي هذا السياق أكد وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيس منظمة اوبك(ان العراق لديه الاستعدادات الكاملة لتلبية الطلب العالمي المتزايد من النفط الخام، من خلال ضخ أكثر من(١٠) ملايين برميل من النفط بشكل يومي ولعشرات

السنيين القادمة وذلك بعد ان عرض حقوله النفطية للتطوير من قبل شركات عالمية)[٤٩].

ومن هنا فان حاجة العراق الى التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية في مجال تطوير القطاع النفطي تبرز لنا من خلال مؤشرين أساسيين:

الاول: تخلف البنية الاساسية للقطاع النفطي العراقي وحاجة العراق الماسة الى فرص التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية في أعادة الاعمار والتأهيل والتطوير، وذلك لعدم قدرة العراق على الاضطلاع بهذه المهمة لوحده.

الاخر: اهمية الاستثمارات الامريكية في اعادة أعمار القطاع النفطي العراقي سواء في تعزيز وحدات التصدير الحالية أو في أعادة الانتاج الى ما كان عليه قبل العام ١٩٩٠، ومن ثم التحرك نحو تحقيق زيادات أيجابية في معدلات الانتاج النفطي مستقبلاً.

٢-التبادل التجاري والاستثمارات:

ان نمو معدلات حجم التبادل التجاري بين العراق والولايات المتحدة الامريكية يؤدي الى ان يكون لقطاع التجارة تأثيراً مهماً وفاعلاً على مستقبل العلاقات الثنائية بين الطرفين، لاسيما ان الولايات المتحدة الامريكية دولة رأسمالية تسعى الى تحقيق ديمومة مصالحها الاقتصادية، وفي هذا المجال أكد الملحق التجاري في سفارة العراق في الولايات المتحدة الامريكية (نوفل أبو الشون الحسن) بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٣، على ان حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ نحو (١٥) مليار دولار سنوياً، أذ كان مجموع الصادرات والواردات قد بلغ نحو (٧٥) مليار دولار خلال السنوات ٢٠٠٧- ٢٠١١، فضلاً عن ان معدلات تسجيل الشركات الامريكية في العراق قد ارتفعت بدورها خلال العامين ٢٠١٠-٢٠١١، مشيراً الى أن الملحقية التجارية العراقية في الولايات المتحدة الامريكية قد أنجزت نحو(١٠) الاف معاملة لشركات امريكية خلال الاعوام الثلاثة ٢٠٠٩-٢٠١١، وشاركت اكثر من (٨٠) شركة ومؤسسة امريكية في تشرين الثاني العام ٢٠١١ في اول جناح امريكي رسمي في الدورة(٣٨) من معرض بغداد الدولي، ويذكرفي هذا الخصوص ان معدل التبادل التجاري بين واشنطن وبغداد شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات ٢٠٠٧-٢٠١١، حيث بلغ مجموع الصادرات والواردات نحو ٧٥ مليار دولار بمعدل ١٥ مليار سنوياً[٥٠]. أما فيما يتعلق بالاستثمارات افادت تقارير بريطانية بوجود جهود مكثفة للحكومتين

البريطانية والامريكية لتشجيع الاستثمار في العراق بعد انسحاب القوات الامريكية، مبينة حاجة جميع قطاعات الاقتصاد العراقي الى اعادة بناء. لذا فان الاهتمام الامريكي بقطاع الاستثمارات في العراق يزداد، الأمر الذي يقدم مؤشراً جيداً على درجة ادراك قطاع الأعمال الأمريكي لأهمية الاستثمار في العراق لمرحلة مابعد أنسحاب القوات الامريكية(٥١).

٣-الديون العراقية الخارجية وانضمام العراق الى المؤسسات الاقتصادية الدولية

يعد ملف الديون الخارجية العراقية من اكثر الملفات تعقيداً لمرحلة مابعد تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ ، أذ بلغ حجم الديون الرسمية الخارجية التي بذمة العراق لصالح دول اخرى اكثر من (١٢٣) بليون دولار وفقاً لاحصائيات البنك المركزي العراقي(٥٢)، بينما اعلن صندوق النقد الدولي أن العراق مدين بـ(١٢٠) ملياردولار لدول اجنبية، فضلاً عن المبالغ التي تطالب بها الكويت كتعويضات عن الغزو العراقي لها في العام ١٩٩٠(٥٣).

ومن اجل تعزيز اعادة اندماج العراق في أطار الاسواق المالية والدولية ،عملت وزارة المالية الامريكية مع دائني العراق من أجل تسهيل مسامحة ديون تجاوزت (٦٥) بليون دولار من ديون النظام السياسي السابق في العراق.أذ ان تخفيض حجم هذه الديون يعد من الخطوات المهمة تجاه الموازنة العراقية، وقد ساعد هذا الجهد العراق على تخفيض ديونه الخارجية من أكثر من (٣٥٠) بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي الى حوالي(١٤٠) بالمائة عام ٢٠٠٩، ولاتزال جهود الولايات المتحدة الامريكية مستمرة لتخفيض حجم الديون الخارجية المترتبة على العراق(٥٤)، وللدلالة على ذلك نستطيع ان نؤشر جولة جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية السابق في مختلف الدول لكسب الدعم المتعلق بتخفيض مديونية العراق، ومقررات مؤتمر الدول المانحة الذي انعقد في مدريد في تشرين الاول العام ٢٠٠٣ ، الامر الذي أسهم في أضفاء الاثر الايجابي الكبير لتحفيز وتعزيز مقتربات التعاون والشراكة مابين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة لاحقة.

وامتداداً لذلك سعت الولايات المتحدة الامريكية الى أدخال العراق ضمن اطار منظمة التجارة العالمية، لاسيما أذا علمنا ان الحكومة العراقية تعمل في أطار سلسلة من الاجراءات والخطوات من اجل كسب العضوية في منظمة التجارة العالمية، أذ انها ستكون بمثابة تصويت عالي الثقة بالمناخ التجاري للعراق عن طريق قيام الحكومة العراقية بحماية وتوفير المناخ الاستثماري والعمل على

الحفاظ على الملكية الفكرية، كذلك تقوم وزارة المالية الامريكية بتسهيل مشاركة العراق في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتقديم مساعدات فنية لتحسين الادارة المالية العامة في العراق، وعمليات البنك المركزي العراقي، والقطاع المالي في العراق، فضلاً عن ان الوكالة الامريكية للتنمية الدولية تقوم بتعزيز فرص العمل الطويلة الامد وتحقيق مديات التوسع والتنوع في القطاعات الاقتصادية العراقية غير النفطية(٥٥).

ومن هنا تتضح لنا مديات العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية عن طريق اصرار الولايات المتحدة الامريكية على اقرار عدة قوانين، ولعل ابرزها قانون النفط والغاز والاستثمارات النفطية الجديدة والتي تضع العراق في خانة علاقة ارتباطية اقتصادية كبيرة مع الولايات المتحدة الامريكية وتقلل من تأثيرات حلقة الارتباط العسكري، وهو ما يوفر للجانبين تحقيق حالة من الاستقرار السياسي والمكاسب الاقتصادية في آن واحد(٥٦).

المجال الامني والعسكري:

يمكن تحديد تأثير الجانب الامني والعسكري على العلاقات الامريكية العراقية، من خلال دور الولايات المتحدة الامريكية في دعم وتعزيز التعاون العسكري والامني مابين الجانبين، ولاسيما في اطار ستراتيجية تسليح الجيش العراقي، والتعاون المشترك في أطار الاتفاقية الامنية وفي مجال مكافحة الارهاب

١-ستراتيجية تسليح الجيش العراقي:

أعلن نائب الرئيس الامريكي(جوزيف بايدن) أنه سيتم توجيه مليارات الدولارات لتقديم المساعدات اللازمة للقوات العراقية، أذ أشار: أن خفض عدد القوات الامريكية في العراق سيوفر١٥مليار دولار في السنة المالية المقبلة، وأننا نسعى الى توجية أقل من ثلث هذا المبلغ لتقديم المساعدات اللازمة لقوات الامن العراقية، والى تعزيز الجهود المدنية للتعاون والشراكة مابين الجانبين عن طريق القنوات الدبلوماسية(وزارة الخارجية)(٥٧).

وفي هذا المجال اعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع العراقية(محمد العسكري) بتاريخ ٢٠١١/١/٨، انه وفقاً للعقد الموقع بين الحكومتين العراقية والامريكية، فان العراق سوف يحصل على اسلحة ومعدات عسكرية من الولايات المتحدة الامريكية لغايةعام ٢٠١٣ بمبالغ

تفوق ١٣ مليار دولار،تتضمن طائرات، دبابات، مدرعات، مروحيات، وسفن حربية، فضلاً عن صواريخ، واسلحة ومعدات اخرى خاصة بقوى الامن الداخلي والدفاع. وعلى الرغم من ذلك فان الجيش العراقي لن يتم تسليحه بشكل كامل بهذا المبلغ، بل هناك حاجة الى ١٣ ملياردولارأضافية لتسليحه وتامين مستلزمات حماية البلاد والمناطق الحدودية، ولقد تسلم الجيش العراقي عدداً كبيراً من الدبابات والمدرعات والطائرات والسفن الحربية، كما تخضع قوات الدفاع والداخلية الى تدريبات من قبل القوات الامريكية، ولعل الغاية منها تعليم القوات المذكورة آلية استخدام المعدات العسكرية الحديثة[٥٨].واتساقا مع ذلك نجد ان عملية اعادة تسليح وبناء الجيش العراقي الجديد تصب في خانة رفع العبء عن كاهل القوات الامريكية وتسليم ملف مسؤوليات الامن الداخلي للقوات العراقية، ولذلك فقد ظل الهدف الاساسي من بناء اية قوات مسلحة لأي بلد هو ضمان سيادة واستقلال البلد والدفاع عنه ضد التهديدات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البلد.لذلك فان ستراتيجيات التسليح المستقبلية ستضفي دوراً حيوياً على تعزيزجاهزية الدور القتالي للجيش العراقي لمواجهة التهديدات المحتملة لمرحلة مابعد الانسحاب الامريكي عام ٢٠١١.

٢-تعزيز مديات الشراكة والتعاون ضمن أطارالمعاهدة الامنية (SOFA): أتفاقية وضع القوات:

بعد عام على إعلان ''مبادئ علاقة التعاون والصداقة طويلة الأمد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأميركية'' الموقع في ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٧، والذي وقعّه الرئيس الأميركي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وكان عبارة عن اتفاقية غير ملزمة لتحديد العلاقات الاميركية . العراقية، مهدت لإجراء محادثات رسمية تحدد العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، لذا تمّ توقيع الاتفاقية الأمنية الإستراتيجية (SOFA) بين العراق والولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠٠٨، وهي أتفاقية طويلة الأمد، ولقد تضمنت تنظيم سحب القوات الأميركية من العراق وفق جدول زمني بدأ من يونيو/ حزيران ٢٠٠٩ على أن تنتهي مع سحب آخر جندي أميركي مع نهاية العام ٢٠١١[٥٩]. ، اما ''الاتفاقية الأمنية '' وتعرف باتفاقية ''وضع القوات''، فتحدد العلاقات الأمنية بين البلدين وتحكم الوجود العسكري الاميركي، وتقرر الصلاحيات العملياتية والنشاطات العسكرية الأميركية، والانسحاب بالتالي من العراق، وتكفل الحماية للقوات

الأميركية.وقد وضعت الاتفاقية الأمنية تاريخاً محدداً ونهائياً لانسحاب القوات الأميركية من المدن العراقية في الثلاثين من حزيران ٢٠٠٩، والعودة الى القواعد العسكرية على أن يُستكمل الانسحاب الكامل للقوات من العراق في ٣١ كانون الأول ٢٠١١[٦٠]، وهو أمر أدخل الى الاتفاقية بعد ان كانت المسودة الاولى قد تركت المجال مفتوحاً امام الأميركيين ولم تحدد أي جدول زمني للانسحاب. لكن الاتفاقية الموقعة، تضمنت ''إمكانية بقاء القوات الأميركية إذا طلبت الحكومة العراقية ذلك''، كما ربط الأميركيون هذه المواعيد بـ'' تقييم إيجابي للأحوال على أرض الواقع واستجلاء واقعي للموعد الذي يمكن أن تخفض فيه القوات الأميركية وصولاً الى تحقيق استراتيجية الانسحاب الكامل من العراق وتأسيس مدركات جديدة لاقامة علاقات شراكة وتعاون بين الجانبين ضمن أطار تعزيز التعاون والتفاهمات الامنية والعسكرية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة مابعد العام ٢٠٠١[٦١].

المبحث الثالث:

العلاقات العراقية– الامريكية: الاحتمالات المستقبلية– لابعاد العلاقة الممكنة بين الجانبين بعد العام ٢٠١١:

نحاول هنا استقراء ابعاد المستقبل لأطر العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية بعد العام ٢٠١١، اذ نرى ان معطيات الوضع الدولي الراهن، اضافة الى الوضع الداخلي في كل من العراق والولايات المتحدة الامريكية تقتضي كل منها بناء علاقتهما على مرتكزات ثابتة نسبياً.

وفي هذا الصدد يقول (الفن توفلر) في كتابه صدمة المستقبل: (اننا عندما نضع الاحتمالات حول المستقبل فأن معنى هذا اننا نؤثر في المستقبل، حينما تنمو لدينا ملكة التفكير في المستقبل نتعلم من اخطائنا ونصبح اقدر على جعل نظراتنا موضوعية ودقيقة، فالمستقبل سيأتينا بالتغيير سواء رضينا ام لم نرض، والمهم ان نخطط لنجعل المستقبل يتطور بما يرضينا ويفيدنا)[٦٢].

وبقدر تعلق الامر بدراسة الاحتمالات المستقبلية للعلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، والتي تنطوي على اهمية غير اعتيادية، كونها ستحدد شكل التفاعلات الدولية،

وتداعياتها ونتائجها اللاحقة، وانعكاساتها على مجمل العلاقات الدولية سلباً او ايجاباً وعلى مستوياتها المختلفة، دولياً واقليمياً وعراقياً[٦٣].

وبهذا الخصوص لا نستبعد أي افتراض قابل للتحقق فيما يتعلق بالاحتمالات المستقبلية للعلاقة بين الطرفين، وعليه يرى الباحث ان هناك ثلاثة احتمالات رئيسة:

الاحتمال الاول: علاقات ذات صفة متوازنة وطبيعية بين الطرفين.

الاحتمال الثاني: علاقات ذات مسارات متوترة (تراجع في مستوى العلاقة او انحسارها).

الاحتمال الثالث: علاقات تعاونية متطورة على كافة الاصعدة بين الطرفين (نجاح فرص التطور الايجابي في مستوى العلاقة بين الطرفين).

وبناءاً على ذلك وفي ضوء التصورات والاحتمالات المطروحة سنسعى الى الاجابة على تساؤل مفاده: ما هو المستقبل الذي يمكن أن تتشكل او تستقر عليه مرتسمات العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة مابعد العام ٢٠١١؟

الاحتمال الاول (علاقات ذات صفة متوازنة طبيعية) (استمرارية العلاقة بين الطرفين)

ان العلاقات العراقية- الامريكية يمكن ان تكون في المستقبل علاقة ذات مؤشرات تؤطر في خانة العلاقات العادية التي لا تتجاوز الشكل الافتراضي للعلاقة الطبيعية بين بلدين، فقد تكون العلاقات نابعة من مصالح مشتركة ومتبادلة حالها حال البلدان الاخرى، وتختلف مع اختلاف الاوضاع القائمة في العراق وفق سياقات التصورات المستقبلية لمسارات العلاقات الطبيعية بين البلدين[٦٤].

كما ان هذا الاحتمال المستقبلي قام على افتراض مفاده: ان ادارة الرئيس الامريكي السابق بوش الابن لن تترك العراق الا بعد ان تحقق اهدافها الكاملة في العراق، واقامة نظام سياسي مستقر وديمقراطي يصب في خانة ارساء علاقات طبيعية ومستقرة ما بين الجانبين[٦٥].

وامتداداً لذلك، فقد اكد الرئيس الامريكي بوش الابن بأنه (من المهم للجميع ان يعرفوا اننا سنواصل مسار علاقاتنا الطبيعية مع العراق في سبيل احراز التقدم والنجاح، اذ ان أي تراجع في ذلك سيضعف من مصداقية الولايات المتحدة الامريكية ويؤدي بالمحصلة الى تلاشي فرص النجاح الحقيقي في العراق)[٦٦].

وفي الصدد نفسه اشار وزير الخارجية الامريكي السابق (جيمس بيكر) قائلاً:

(انه سيكون من الخطا ان تتراجع الولايات المتحدة الامريكية في التزاماتها حيال العراق، ولا سيما فيما يتعلق بمستقبل العلاقة ما بين البلدين وسبل الوصول بها الى مستويات التطور الايجابي)[٦٧]. وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول ان مستقبل العلاقات العراقية- الامريكية وفقاً لهذا الاحتمال تستند الى مجموعة من المبررات لاقامة هذا النوع من العلاقة بين الطرفين ومنها:[٦٨]

١. على مستوى الرأي العام، هناك اراء تطالب بأقامة علاقات ذات مضامين طبيعية بين البلدين بعيداً عن مؤشرات او ملامح التوتر مابين الجانبين.

٢. توجهات لدى بعض القوى السياسية النافذة في مركز صنع القرار العراقي تحبذ هذا النوع من العلاقات بين البلدين.

٣. ان اقامة هذا النوع من العلاقة يساعد الطرفين على ابعاد بعض من المخاطر والتهديدات المحتملة التي قد تعترض بناء مسارات علاقات أيجابية مابين العراق والولايات المتحدة الامريكية.

الاحتمال الثاني: علاقات ذات مسارات متوترة (مبدأ التوظيف الامريكي للعلاقات مابين الجانبين): أذ هل سيكون توظيف المشهد المحتمل كشكل لاستقراء العلاقة العراقية– الأميركية؟ ، هنا نجد أن هذا الاحتمال يرتكز على وجود مؤشرات عدة سياسية واقتصادية وامنية وعسكرية تشير الى العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية قد تتراجع أو يعتريها نوعاً من التوتر، وملامح هذه المؤشرات لا تتحدد في مجال واحد وانما على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية في العراق[٦٩].

أذ نستطيع ان نستشف ذلك عن طريق تصريحات بعض المحللين الاستراتيجين وصناع القرار في الادارة الامريكية والتي تؤشر لنا مدى أمكانية التراجع في مستوى العلاقة ما بين الطرفين على المستوى السياسي، اذ يؤكد (زبيغنيوبريجنسكي) ان الحرب في العراق كارثة تأريخية واستراتيجية واخلاقية نفذت بموجب افتراضات زائفة، وهي تقوض شرعية الولايات المتحدة الامريكية عالمياً. وعلية فقد تلجأ الولايات المتحدة الامريكية لانتهاج مبدأ التوظيف الامريكي الاحادي للعلاقات التي تصب في خانة تعزيز مصالحها على حساب الطرف الاخر من المعادلة (العراق)، لاسيما أذا علمنا ان اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية قد شهد حالة من عدم الاستقرار خلال فترة رئاسة

الرئيس الامريكي السابق بوش الابن، بسبب اعتماده سياسات اقتصادية غير واضحة المعالم، والتي ازدادت حدتها مع احداث ١١ ايلول العام ٢٠٠١، مما حمل الميزانية الامريكية تكاليف باهضة اثرت بالمحصلة على اداء الاقتصاد الامريكي، وللدلالة على ذلك نستطيع ان نشير للتحليل الذي اجراه كل من (ليندا بيلمز وجوزيف ستيغلتيز) حول كلفة الحرب في العراق، اذ يقول الكاتبان: (ان الكلفة النهائية للحرب في العراق اعلى بكثير، وعلى افتراض ان القوات الامريكية كلها قد عادت مع نهاية العام ٢٠١١ فأننا نعتقد ان الكلفة الحقيقية تتجاوز تريليون دولار، ولكن عند استخدام التصور الذي وضعه مكتب الميزانية في الكونغرس الامريكي لادامة القوات في العراق حتى العام ٢٠١٥، فقد تتجاوز الكلفة الحقيقية للحرب ٢ تريليون دولار)[٧٠]. وطبقاً لهذه المؤشرات فأن الاخفاق هو أحتمال مستقبلي للعلاقة العراقية- الامريكية. اذن في ضوء هذا السيناريو يمكن ان يكون مستقبل العلاقات العراقية- الامريكية متميزاً بالاخفاق والتوتر، ومبعث ذلك عدة عوامل اهمها:

أ- يمكن ان تكون العمليات الارهابية اكثر قوة وتأثيراً مما يحفز الحكومة العراقية الى أتباع اجراءات وسياسات وبرامج عمل غير منسجمة مع المصالح الامريكية مما يسهم في ظهور ملامح التوتر في العلاقة ما بين البلدين، لاسيما بعد الانسحاب الامريكي من العراق عام ٢٠١١.

ب- قيام مسؤولين من الطرفين بالادلاء بتصريحات ضد الطرف الاخر لنقد مواقف وسياسات معينة، قد تقود الى انتهاج اساليب عدائية قد تضر بالعلاقة القائمة ما بين الطرفين.

ج- بروز ادوار اقليمية ودولية قد تؤثر في مسار العلاقات العراقية- الامريكية.

ولكن من وجهة نظرنا ان حصول هذه الحالة في العلاقات العراقية- الامريكية هو من الاحتمالات غير المطروحة في الوقت الحالي، بسببً خروج العلاقات العراقية- الامريكية من دائرة مظاهر الاخفاق والتوتر الذي لحق بها لأكثر من ثلاث عشر عاماً، فضلاً عن ان العراق يسعى الى أدامة واستمرارية العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية للوصول بها الى مرحلة الشراكة الحقيقية لمرحلة مابعد الانسحاب عام ٢٠١١.

الاحتمال الثالث: علاقات تعاونية متطورة على كافة الاصعدة بين البلدين (نجاح فرص التطور الايجابي في مستوى العلاقة بين الطرفين):

هناك عدد من المؤشرات والدلالات التي تؤكد نجاح فرص التطور الايجابي في مستوى العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، على الصعيد السياسي ، والاقتصادي، والامني، والعسكري، لا سيما اذا ما سعت الادارة الامريكية الى تدعيم هذه المؤشرات لانجاح المشروع الامريكي في العراق وتعميمه الى دول اقليم الشرق الاوسط في سبيل تعزيز مقتربات الهيمنة الامريكية على العالم(٧١).

أذ ان الولايات المتحدة الامريكية ستتوفر لها الفرصة السانحة لتطوير علاقاتها مع العراق اذا ما اعتمد الاخير فرض الاندماج بالبيئة الدولية، حيث ستكون السياسة العراقية ملزمة في معظم الاحيان بمراعاة الاعتبارات الامريكية في تعاملاتها الخارجية، اذ ان نواحي التقارب والتعاون ستجد طريقها انطلاقا من حقيقة مفادها: ان الولايات المتحدة الامريكية يعنيها كون النظام السياسي في العراق يتيح مجالاً واسعاً لتطوير التبادلات الاقتصادية المختلفة بأدنى الشروط والاعتبارات الضاغطة الممكنة، ومما يساعد على تطوير العلاقة ما بين الطرفين، ان امكانات العراق الذاتية لا تتيح له مستقبلاً ممارسة ادوار فاعلة في اعادة صياغة الخارطة السياسية لمحيطه الاقليمي، فهناك مسألة التعويضات ومشاريع الاعمار التي تستنزف معظم تلك الامكانات، كما ان العراق محاط بأكثر من قوة اقليمية فاعلة (ايران، تركيا، السعودية) وازاء هذه المعطيات سيكون العراق بحاجة الى الدعم الامريكي لمواجهة تحديات البيئة الداخلية والخارجية، مما يجعل فرص التطور الايجابي للعلاقة التعاونية ما بين الطرفين الاحتمال الاوفر حظاً في المستقبل القريب(٧٢)، لا سيما ان احتمال توطيد علاقات التعاون بين الطرفين يتوقف على قدرة الادارة الامريكية الحالية والقوى السياسية العراقية على الارتقاء بعلاقتهما الى مستوى التعاون التفاعلي، والتغاضي عن الكوابح التي تحد من امكانية تعزيز هذا الاحتمال، والاتجاه بدلاً من ذلك نحو تعزيز فرص مساحات ومجالات التعاون الممكنة بينهما، اذ ان الولايات المتحدة الامريكية ترى ضرورة استيعاب العراق في نطاق علاقات تعاونية استراتيجية عن طريق اعادة تأهيل دور العراق الدولي

والاقليمي ضمن معادلة التفاعلات الدولية والاقليمية، مما يسهم بطبيعة الحال في ضبط تفاعلات مناطق اقليمية اخرى من العالم، وهنا تتجسد الحوافز الامريكية التي تتمثل بـ:

١- ربط العراق بشبكة من العلاقات المؤسسة على اسس تم التوافق عليها بمقتضى اتفاقيات دولية وتشمل الجوانب الامنية والدفاعية وعلاقات صداقة وتعاون(الاتفاقية الامنية، واتفاق الاطار الاستراتيجي التي أشرنا اليها فيما تقدم)

٢- توسيع مديات السفارة الامريكية وجعلها (الحكومة الخفية للعراق)، أي ارساء أسس الانتقال من الاختصاص العسكري الى الشراكة المدنية، وذلك من حيث زيادة عدد الدبلوماسين العاملين فيها الى اكثر من (٣٠٠٠) امريكي في مجمل الاختصاصات المختلفة.

اذن نستطيع القول ان هذا الاحتمال المستقبلي للعلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية يبرز لنا من خلال ايجاد حالة من التعاون وفرص التطور الايجابي في مستويات العلاقة سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي او العسكري- الامني، وان هذه الحالة تبدو اكثر المشاهد احتمالاً لمستقبل العلاقات العراقية- الامريكية، وذلك لعدة اسباب منها:

١. ان الولايات المتحدة الامريكية قد ساعدت القوى السياسية والشعب العراقي للتخلص من نظام لا يلبي متطلبات الشعب، وفي الوقت نفسه معادي للمصالح الامريكية.

٢. التطورات الملحوظة في العلاقات العراقية- الامريكية على المستوى الاقتصادي، لا سيما ان الولايات المتحدة الامريكية استطاعت ان ترفع الحصار الاقتصادي عن طريق استصدار القرار رقم (١٤٨٣)[٧٣] في ٢٢ ايار ٢٠٠٣ من مجلس الامن الدولي، والجهود الامريكية المبذولة في مجال أنها تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على العراق.

٣. الدعم والمساندة السياسية التي تقدمها أمريكا دولياً للقضايا السياسية المتعلقة بالعراق.

ومن هنا فأن أنسحاب القوات الامريكية من العراق من المرجح ان يسهم في تطوير العلاقات العراقية الامريكية طالما ان الطرفين يسيران على نهج يؤدي الى تطوير مسارات العلاقة .

ونخلص مما تقدم الى احتمالية نجاح فرص التطور الايجابي في مستويات العلاقة ما بين الطرفين (مشهد التعاون والاستمرارية في انضاج مقتربات علاقة متوازنة مابين الجانبين ضمن أطار

الشـراكة والتوظيـف)، لا سـيما اذا علمنـا أن المؤشـرات علـى الصـعيد السياسـي والاقتصـادي، والعسكري- الامني تؤشر لنا فاعلية التنبوء بهذا المشهد الاحتمالي في المستقبل المنظور.

الخاتمة

لقد توصلنا في ختام بحثنا الى جملة من الاستناجات الرئيسة والتي تتمحور حول مستقبل العلاقة مابين الجانبين بعد العام:٢٠١١

١. لقـد أسـهمت الولايـات المتحـدة الامريكيـة بشـكل مباشـر في تحديـد معـالم النظـام السياسـي المستقبلي في العراق.

٢. ربطت الولايات المتحدة الأمريكية العراق بشبكة من العلاقات المؤسسة على أُسس تم التوافق عليها بمقتضى اتفاقيات دولية وتشمل الجوانب الامنية والدفاعية والاقتصادية والسياسية وغيرهـا(الاتفاقيـة الامنيـة، واتفـاق الاطـار الاسـتراتيجي)، واللتـان ترتكـزان علـى عـدد مـن المبـادئ العامـة لرسـم مسـار العلاقـة المسـتقبلية مـا بـين الـدولتين في المجـالات السياسـية والاقتصادية والعسكرية والامنية، وذلك أنطلاقاً من رؤية أمريكية مفادها: ان العراق يعد محوراً جغرافياً واقتصادياً وعسكرياً وامنياً مهماً في مضامين الاستراتيجية الامريكية الجديدة.

٣- اتضـحت مـديات العلاقـة مـابين الطـرفين عـن طريـق اصـرار الولايـات المتحـدة الامريكيـة علـى أقرار عدة قوانين لعل ابرزها قانون النفط والغاز والاستثمارات النفطية الجديدة والتي تضع العراق في خانة علاقة أرتباطية مع الولايات المتحدة الامريكية وتقلل من تأثيرات حلقات الارتبـاط العسـكري وتعـزز الفـرص الايجابيـة للانتقـال الى الشـراكة المدنيـة، وهومـا يـوفر للجانبين تحقيق حالة من الاستقرار السياسي والمكاسب الاقتصادية في آن واحد.

٥- عـد العـراق المحطـة الرئيسـة للانتقـال نحـو تحقيـق مخطـط الولايـات المتحـدة الامريكيـة عبراعـادة ترتيب أقليم الشرق الاوسط، وتوسيع رقعة الوجود العسكري الامريكي الدائم، والسيطرة الفعلية على أمدادات الطاقة في العراق،عن طريق ربطه بالمنظمات الاقتصادية الدولية.

٥- تعزيز فرص وامكانـات التعـاون والشـراكة المستقبلية مـابين الولايـات المتحـدة الامريكيـة والعراق لمرحلة مابعد العام ٢٠١١، والتي تتعلق بتنفيذ الاتفاقات المبرمة مابين الجانبين(الاتفاقيـة الامنيـة SOFA- أتفـاق الاطـار الاسـتراتيجيSFA)، فضـلاً عـن الجهـود

الامريكية المبذولة على صعيد المجتمع الدولي عامة ومنظمة الامم المتحدة خاصة الهادفة الى أنهاء تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على العراق.

٦- لقد أتضح تأثير المتغير الامني والعسكري على العلاقات الامريكية العراقية، من خلال دور الولايات المتحدة الامريكية في دعم وتعزيز التعاون العسكري والامني مابين الجانبين، ولاسيما في اطار ستراتيجية تسليح الجيش العراقي، والتعاون المشترك في أطار الاتفاقية الامنية وفي مجال مكافحة الارهاب، لمرحلة مابعد الانسحاب الامريكي عام ٢٠١١.

٧- ان مقتربات العلاقة العراقية- الامريكية لمرحلة ما بعد الانسحاب الامريكي عام ٢٠١١، على الصعيد الاقتصادي تهدف الى السيطرة والتحكم بأمدادات الطاقة (النفط)، ودمج الاقتصاد العراقي بالمؤسسات المالية والاقتصادية الاقليمية والدولية بما في ذلك العضوية في منظمة التجارة العالمية، واستمرار العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية عبر سياسات الخصخصة وتشجيع الاستثمارات الاجنبية.

٨- بعد توقيع الاتفاقية الأمنية المتعلقة بالانسحاب الامريكي من العراق تعززت العلاقات مابين الجانبين الى مستويات مقبولة من حيث التفاعل المشترك، لاسيما بعد ظهور أهداف ومصالح مشتركة تتقدمها أهداف (مكافحة الإرهاب،أمن الطاقة، الازدهار الاقتصادي، والتعاون العسكري والامني) مما جعل العلاقات تتحول نحو صفحة ومرحلة جديدة من حيث الأداء ومسارات التفاعل الاستراتيجي، فضلاً عن ما تؤشره الأدبيات الاستراتيجية حول اتجاهات المستقبل بين التوظيف أو الشراكة من خلال التفاعل الايجابي لتعزيز مسارات العلاقات العراقية- الامريكية لمرحلة مابعد أنسحاب القوات الامريكية عام ٢٠١١.

إذن نستطيع القول ان الاحتمال المستقبلي للعلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية يبرز لنا من خلال ايجاد حالة من التعاون وفرص التطور الايجابي في مستويات العلاقة سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي او العسكري- الامني، وان هذه الحالة تبدو اكثر المشاهد احتمالاً لمستقبل العلاقات العراقية- الأمريكية بعد العام ٢٠١١.

الهوامش

(١) د. خضر عباس عطوان، رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية– العربية، في احتلال العراق: الاهداف– النتائج– المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٢)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ايار، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣٠٧.

(٢) د. عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية بعد انتخابات العام ٢٠١٠، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي السنوي لكلية العلوم السياسة، جامعة بغداد، ايار، ٢٠١٠، ص١.

(٣) احمد ابراهيم محمود، العراق في الاستراتيجية الامريكية للشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (١٥٤)، القاهرة، اكتوبر، ٢٠٠٣، ص٦٢.

(٤)روبرت بيرد، الطريق الى التستر هو الطريق الى الخراب، في مجموعة باحثين، العراق، الغزو، الاحتلال، المقاومة، شهادات من خارج الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي(٢٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، كانون الاول، ٢٠٠٣،ص٥٢.

(٥)آدم روبرتس، نهاية الاحتلال في العراق (٢٠٠٤)، من كتاب الاحتلال الامريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٧٨.

(٦) سعيد اللاوندي، وفاة الامم المتحدة أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الامريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤،ص ١١٦.

(٧) برادلي. أ. تاير، السلام الامريكي والشرق الاوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى لامريكا في المنطقة بعد ١١ ايلول ٢٠٠١، ترجمة: عماد فوزي شعيبي،الدار العربية للعلوم،ط١، بيروت، ٢٠٠٤، ص٤٥.

(٨) نقلاً عن: صحيفة الزيتونة، الاتحاد الاسلامي الفلسطيني، العدد (١٨٩)، امريكا، ١٨/٤/ ٢٠٠٣، ص١٧.

(٩) احمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

(١٠) مايكل هدسون، سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الاحتلال، من كتاب العراق– الغزو–الاحتلال– المقاومة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٦٣.

(١١) محمد شريف، برايمر والعراق، الموقع على شبكة الانترنت:

http://www.alitihad.com/muntada/maqalaty/ 2004/20/10.

وكذلك انظر: التقرير الاستراتيجي العربي٢٠٠٢–٢٠٠٣، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣٩–٤٠.

(12) Colin L.powell, Remarks with German foreign minister Joschka fischer after their meeting, Washington, D.C, 11 may 2004.

(١٣) نعيم العكيلي، العلاقات العراقية– الامريكية، الموقع

www.nabaa@yahoo.com,p1,7/١٢/٢٠٠٧.

(١٤) احمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤– ٦٥.

(١٥) نقلاً عن: بول برايمر، عام قضيته في العراق النضال لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٢٥.

(١٦)عبد علي كاظم المعموري، الفساد الجديد في العراق، في مجموعة باحثين، استراتيجية التدمير،آليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجه(الطائفية– الهوية – الوطنية – السياسات الاقتصادية)، سلسلة كتب المستقبل العربي(٤٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٣٠.

(١٧)عاصف قبرصي وعلي قادري، اعادة بناء العراق واستراتيجيات التنمية في ظروف الازمات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٢٩٥)، بيروت، ايلول، ٢٠٠٣، ص ٤٦– ٤٧.

(١٨) د. عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص٤.

(١٩) بول برايمر، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.

(٢٠) احمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص٦٤.

(٢١) بول برايمر، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٣.

(٢٢) كوثر عباس الربيعي، عوامل اخفاق المشروع الامريكي في العراق، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، العدد (١٥)، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١٧– ١٨.

(٢٣) بول برايمر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣.

(٢٤) نعيم العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص٣.

(٢٥) باسل حسين، مسار الحالة العراقية في ظل ادارة اوباما، الموقع على شبكة الانترنت:

http://www.aljazeera.com. P.2. 2010\6\5.

(٢٦) د. عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص٤–٥.

(27)Two examples of Iraqi-authored works on US-Iraq relations and reflections on the 2003 period to the present are: Ali Allawi, The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace. Yale University Press (April 9, 2007); and Hassan Bazzaz, Future American Alternatives in Iraq, Norweigan Institute of International Affairs (2009),p.2.

(٢٨)Ibid,p.2-3.

And look: I. Livingston and M. O'Hanlon, "Iraq Index: Tracking Reconstruction and Security in Post-Saddam Iraq," Brookings Institute, March 11, 2010, http://www.brookings.edu

(٢٩) للاطلاع على تحليل دقيق لمصلحة أمن الولايات المتحدة في نفط الشرق الأوسط ، انظر كينيث بولاك ، وهو طريق للخروج من الصحراء : استراتيجية كبرى لأمريكا في الشرق الأوسط ،نيويورك: راندوم هاوس، ٢٠٠٨، ص ٥–١٠.

(٣٠) شركة بريتيش بتروليوم "BP مراجعة الإحصائية للطاقة العالمية" حزيران، ٢٠٠٨ ، ص ١١.

الموقع على شبكة الانترنت http://www.bp.com/liveassets/bp_internet/globalbp/globalbp_uk

(٣١)غريغ جافي، غيتس يطمئن الحلفاء في الشرق الأوسط على المفاتحات الامريكية لايران ،واشنطن بوست، ٦ مايو ٢٠٠٩). وكذلك انظر: جيمس ميلر، وشون بريملي دبليو ، الانتقال التدريجي : بطريقة مسؤولة إلى الأمام والخروج من العراق، مركز الأمن الأمريكي الجديد، واشنطن ، يونيو، ٢٠٠٧، ص ١٨–١٩. الانترنت

www.cnas.org/files/documents/publications MillerBrimley_PhasedTransition_June07.pdf

(٣٢) د.حازم عبد الحميد النعيمي، حلقة نقاشية، مسيرة العلاقات العراقية– الامريكية منذ قبل الاحتلال وحتى الانسحاب، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠١١، ص ٤.

(٣٣) اتفاق الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية العراقية، الموقع على شبكة الانترنت: **http://www.shuraka Al-Iraq.org, 2/7/2009, p.2.**

And look:The companion agreement related to security is a case in point: it was widely referred to as a Status of Forces Agreement (SOFA), http://georgewbush/ 17/11/2009.

(٣٤) أحمد الحمد، تطوير العلاقات الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية: الموقع على شبكة الانترنت: **www. Aljazeera.net .**

(٣٥)تقرير أخباري، العلاقات العراقية– الامريكية بعد الانسحاب: **www.alsumaria.tv. 22-11-2011.**

(٣٦) البيت الابيض، مركز السكرتير الصحفي، المشاركة المدنية للولايات المتحدة الامريكية مع العراق: الموقع على شبكة الانترنت: **www. State.gov. 31/8/2010**

(٣٧)بيان اللجنة التنسيقية العليا المشتركة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية برئاسة المالكي وبايدن: الموقع على شبكة الانترنت: **www.pukmedia.co.uk/iraq/**

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) نعيم العكيلي، مصدر سبق ذكره.

(٤٠) المادة ٢٦ من الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية(SOFA)، الموقع على شبكة الانترنت : **www.iraqcenter.net.٢٠٠٨/١٠/٢٦**

(٤١) الامم المتحدة، مجلس الامن، القرار رقم ١٩٥٦/٢٠١٠– المتخذ بجلسته ٦٤٥٠ المعقودة في ٢٠١٠/١٢/١٥– رقم الوثيقة ٦٩٤٨١–١٠).

(٤٢)عدنان الصالحي، العلاقة المستقبلية بين الادارتين العراقية والامريكية: الموقع على شبكة الانترنت: **www.info@mcsr.net. 2005/5/16. p.1.**

(٤٣)أنور محمد فرج، المركزية الغربية من التمركز حول الذات الى الهيمنة على الاخر، هيئة الاعمال الفكرية، ط١، الخرطوم، ٢٠٠٥، ص ١٣٣.

(٤٤) ساجي أومالاتوفا، صراع الشركات متعددة الجنسية من أجل مصادر المواد الخام في روسيا، مجلة الحكمة، العدد(١٥)، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٨٣.

(٤٥) عامر هاشم الزوبعي، التنافس الدولي على منطقة قلب أوراسيا ومستقبل التوازن الدولي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة صدام، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠١، ص ٧٣.

(٤٦) عماد يوسف، واروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ١٩٩٦،ص٣٠.

(٤٧)تميم حسين محمد، السياسة الامنية للولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق(دراسة مستقبلية)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٤، ص ١٢.

(٤٨) محمد وائل القيسي، النفط العراقي في الاستراتيجية الامريكية: الموقع على شبكة الانترنت:
www.souriaalghad.com 24/8/2010

(٤٩) الشهرستاني يؤكد على أهمية تعزيز الاستثمارات في القطاع النفطي: الموقع على شبكة الانترنت:
www. Mawtani.com 9/9/2010 .

(٥٠) سفارة العراق في واشنطن، التبادل التجاري يبلغ نحو ١٥ مليار دولار سنوياً: الموقع على شبكة الانترنت:
٢٠١١/١٢/١٤ www.aliraqnews.com

(٥١) علي عجيل منهل، الاستثمار في العراق بين الواقع والطموح، الحوار المتمدن، العدد(٣١٤٣)،٢٠١٠، الموقع على شبكة الانترنت:www.ahewar.org

وكذلك أنظر: جهود بريطانية– امريكية لتشجيع الاستثمار في العراق بعد الانسحاب، الموقع على شبكة الانترنت:١٢/١٧/
٢٠١١ www.shafaaq.com

(٥٢) صحيفة المواطن نيوز،العدد(١٥٥٩)، ٢٠١١/١٢/٨،الموقع على الانترنت
www.almowatennews.com. 12/11/2011.

(www.bbcarabic.com.53)

(٥٤) ديون العراق الخارجية وسبل المعالجة، الموقع على شبكة الانترنت: www.state gov.23/4/2010

(55)US Official Says Iraq Progressing on WTO Application, Radio Free Europe/Radio Liberty. www.rferl.org/content/US_Official 15/2/2010.

(٥٦)عدنان الصالحي، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(٥٧)أخبار الدفاع والتسليح، أكبر عملية تسليح للجيش العراقي قبل الانسحاب الامريكي، الموقع على شبكة الانترنت:
www.defence-arab.com 30/11/2011

(٥٨)أخبار الدفاع والتسليح، ١٣ مليار دولارقيمة عقد التسلح العراقي مع الولايات المتحدة الامريكية، الموقع على شبكة الانترنت : www.defence-arab.com 11/1/2011.

وكذلك أنظر: محمد حسين، اكبر عملية تسليح للجيش العراقي قبل الانسحاب الامريكي عام ٢٠١١ ، المنتدى العسكري العربي، مصر، ٢٠٠٩، ص١-٤.

(٥٩) د. سوسن اسماعيل العساف، العلاقات العراقية– الامريكية: توازنات مابعد الانسحاب، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١/١٢/٤، الموقع على شبكة الانترنت: jcforstudies@aljazeera.net.p.1

(٦٠) أنظر البيان الصادر عن البيت الابيض في ٢٠٠٨/١٢/٤، الموقع على الانترنت: www.america.gov

(٦١) أريك ديفيس، السياسة الخارجية الامريكية في العراق ما بعد الاتفاقية الامنية(SOFA)، الموقع على شبكة الانترنت: www.fpri.org 6/9/2011.

(٦٢) الفن توفلر، صدمة المستقبل، ترجمة: عبد اللطيف الخياط، مطبعة جميل بغداد، ١٩٧٩، ص٧٣.

(٦٣) د. عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(٦٤) محمد احمد النابلسي، التداعيات المستقبلية لاحتلال العراق، الموقع على شبكة الانترنت:
www.mostakbliat.com. 22/9/2006, p.1-2.

(٦٥) مايكل هدسون، الرؤية الاستراتيجية الامريكية، في كتاب أحتلال العراق، الاهداف، النتائج، المستقبل، سلسة كتب المستقبل العربي (٣٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ايار، ٢٠٠٤. ، ص٧٩.

(٦٦) بول برايمر، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٠. وكذلك انظر: مجموعة باحثين، احتلال العراق، الاهداف، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

(٦٧) صحيفة الحياة، العدد (١٥٨٩٤)، في ٢٠٠٦/١٠/١٠.

(٦٨) **Colin L.powell, Op.cit.**

(٦٩) د. فكرت نامق العاني، الولايات المتحدة الامريكية وامن الخليج العربي، دراسة في تطور السياسة الامريكية في الخليج منذ الثمانينات وافاق المستقبل، مطبعة العزة، ٢٠٠١، ص٣١٢.

(٧٠) جورج ماكغفرن ووليم بولك، الخروج من العراق خطة عمل للأنسحاب من الآن، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٧٩- ٨٠.

(٧١) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات الى انسنة الحضارة وثقافة السلام، سلسلة أطروحات الدكتوراة(٥٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران، ٢٠٠٦، ص ٣٣٤.

(٧٢) د. خضر عباس عطوان، العراق رؤية مستقبلية في العلاقات الدولية، الموقع على شبكة الانترنت:
http/:www.fcdrc@rcdrs.com. 12/5/2010.

(٧٣) انظر تفاصيل نص القرار: موقع الامم المتحدة:
http/:www.un-org/Arabic/docs/scouncil.pdf. 17/11/2004.

THE FUTURE OF IRAQI- U.S.A RELATIONS AFTER THE WITHDRAWAL OF U.S. TROOPS BY 2011

Instructor doctor:
Ammar Hamid Yassin

Abstract

It is well-known that the nature of the relations between Iraq and the United States has a great importance in political life and decision-making centers in the United States, because of its impact on U.S.A interests in the region, particularly the energy. At the same time, Iraqi political powers look at these relations from a different perspective. As both sides are keen to achieve the greatest possible strategic gains, the United States seeks to make a political, economic, military and security alliance with the Iraqi government characterized by the continuity and legitimacy on different levels even after the withdrawal of U.S. troops by 2011, especially that Iraq from U.S. view is considered as a power that has a political weight in Middle East, especially if Iraq regained its role to complete the circle of American allies in the region according to the geostrategic terms, a matter that reinforces United States future strategic interests in the Middle East, particularly in Iraq.

Hence we can say that Iraq is considered as a priority of the U.S. strategy, because of its political, economic, military, and security importance, so the United States seeks to formulate the future role of Iraq in the light of its strategy and future domination in the region through shared agreements to build future Iraqi- U.S.A relations after U.S.A. withdrawal.